

قياس العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019*

الباحثة

أخلاص صلال كحيط الخزعلي

طالبة ماجستير

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/

قسم الاقتصاد

rzar8211@gmail.com

ميامي صلال صاحب الشكري

استاذ مساعد دكتور

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/

قسم الاقتصاد

maiama.alshukri@qu.edu.iq

المستخلص

اصبح مفهوم الاستدامة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي اكثر من غيره والتي احتضنتها وتبنتها المنظمات الدولية لاسيما منظمة الامم المتحدة التي تناولت الموضوع بمختلف المجالات، ففي مجال التنمية، فإن التنمية المستدامة وكما عرفها الاقتصادي روبرت سولو بأنها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية والمحافظة عليه للأجيال المقبلة وايصالها إليهم بالشكل والوضع الذي ورثه الجيل الحالي، اما في المجال المالي بدأ استخدام مفهوم الاستدامة حيث رافق اختلالات شديدة في الاوضاع المالية في كثير من دول العالم كما أصابت الانظمة المالية الدولية بعد الازمة المالية العالمية، وازمات الديون السيادية المختلفة والتي اعاقت تحقيق الاستدامة المالية بشكل كبير مما اضطر دول العالم الى تعزيز سياساتها والعمل على تحسين الوضع المالي من اجل تحقيق النمو الاقتصادي لديها، كما ان هناك علاقة مهمة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي وهتم بها دول العالم ومنها العراق لذلك سيتطرق البحث لهذ العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 - 2019.

الكلمات المفتاحية : الاستدامة المالية ، النمو الاقتصادي ، العراق.

Abstract

The concept of sustainability has become closely linked to economic growth more than others, which has been embraced and adopted by international organizations, especially the United Nations, which dealt with the issue in various fields. In the form and situation inherited by the current generation, as for the financial field, the concept of sustainability began to be used, as it accompanied severe imbalances in the financial conditions in many countries of the world. It also affected the international financial systems after the global financial crisis, and the various sovereign debt crises, which greatly impeded the achievement of financial sustainability, forcing The countries of the world should strengthen their policies and work to improve the financial situation in order to achieve their economic growth, and there is an important relationship between

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول

financial sustainability and economic growth, and the countries of the world, including Iraq, are interested in it. Therefore, the research will address this relationship between financial sustainability and economic growth in Iraq for the period 2004-2019.

Keywords: financial sustainability, economic growth, Iraq.

المقدمة

تعد الاستدامة من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الوقت الحالي التي تطورت وجرى تناولها بشكل اوسع منذ عام 1978 واصبح مفهوم الاستدامة من المصطلحات الاكثر رواجاً والذي يشير بوضوح الى ان الحكومات من المحتمل ان تواجه استمرار الازمات على المدى الطويل اذ لم تؤخذ بالحسبان المواءمة بين الايرادات و النفقات، وخاصة بعد صدور التقارير الدولية المتخصصة، فقد انتقل مفهوم الاستدامة المالية تدريجياً من الشكل النظري والمفاهيمي الى الجانب الاقتصادي التطبيقي اذ تم طرح موضوع الاستدامة المالية من قبل المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وغيرها، من أجل المضي قدماً في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان كافة، ويتناول البحث الذي نحن بصدده العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق وقد قسم البحث الى ثلاث مباحث جاء المبحث الأول منه بالاطار المفاهيمي للاستدامة المالية والنمو الاقتصادي اما المبحث الثاني فقد تناول تحليل واقع العراق في حين تضمن المبحث الثالث الدراسة القياسية التي بينت قياس العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق، وقد توصل البحث الى مجموعة الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي، هل ان هناك علاقة تبادلية ام باتجاه واحد بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق

فرضية البحث

يفترض البحث ان هناك علاقة معنوية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.

اهمية البحث

تاتي اهمية البحث من الموضوع الذي يحمله العنوان وهو كيفية تحقيق استدامة مالية للعراق في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية الحالية .

حدود البحث

1 - الحدود الزمانية تتمثل في المدة من 2004 لغاية 2021

2 - الحدود المكانية للبحث , تناول البحث جمهورية العراق

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الإستدامة المالية والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الإستدامة المالية

أولاً : مفهوم الاستدامة المالية

هناك عدة تعاريف للاستدامة المالية، ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح، فالاستدامة هي صفة لشيء ما يمكن أن يستمر، أي شيء (محتمل) وقادر على الاستمرار عند مستوى معين في النهاية، ربما يمكن النظر إلى الاستدامة على أنها العملية التي يتم من خلالها الاحتفاظ بشيء ما على مستوى معين.

تعرف الاستدامة المالية بأنها القدرة على تحمل الديون عن طريق الوفاء بجميع التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية، وإمكانية إعادة التوازن بين النفقات والإيرادات العامة تدريجياً في المستقبل، مع عدم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽¹⁾، في حين عرفها صندوق النقد الدولي: بأنها الوضع الذي يستطيع فيه المقترض من الاستمرار في خدمة ديونه، مع عدم الحاجة إلى تغييرات جوهرية في النفقات والإيرادات العامة في المستقبل، وهذا ما يجعل عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة حتى لا يجبرها على ترتيب هيكل وآليات الانفاق وتمويل العجز في المستقبل⁽²⁾، وكذلك تعرف الاستدامة المالية: بأنها تمثل تقييم لمدى قدرة الحكومة في الاستمرار بتنفيذ برامج السياسات التي حددتها مآليتها العامة، وتمويل برامج الانفاق المختلفة دون العجز عن سداد الديون وعدم التعرض لحالات التخلف المالي⁽³⁾.

وكما تعرف الاستدامة المالية، بأنها القدرة على خدمة الديون العامة في الأجلين المتوسط والطويل وعدم حدوث ازمات مالية ضخمة أو ضغوط شديدة على اوضاع المالية العامة مثل الاضطراب إلى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة أو توجيه الانفاق العام إلى بعض الأنشطة الحكومية⁽⁴⁾، كما عرفت المنظمات الدولية، بأنها قدرة الحكومة المحلية على ادارة المخاطر والصدقات المالية المتوقعة خلال مدة التخطيط المالي في المدى الطويل، ودون الحاجة إلى ادخال تعديلات في النفقات والإيرادات العامة أو تخفيضات

-
- 1- احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب، العراق، 2015، ص325 .
 - 2 - الشيخ عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011، ص313
 - 3 - نصر عبد الكريم، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس-رام الله، 2013، ص21 .
 - 4- كمال أمين الوصال، نادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمته الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص83 .

كبيرة⁽¹⁾، وتعرف الاستدامة المالية: بأنها القدرة على تأمين موارد مالية كافية وثابتة، مع توزيعها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب على اوجه الإنفاق المطلوبة لتلبية الحاجات العامة في الدولة⁽²⁾، وكما تعرف الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط: يمكن ان نعرفها على انها قدرة الحكومة على ضمان نفس القدر من الخدمات العامة، او توفير نفس مستوى الإنفاق العام الحالي، في فترة ما بعد نضوب النفط، دون الجوء الى التمويل بالعجز للإنفاق العام، كما يعرفها الباحث الاستدامة المالية هي قدرة الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق، والإيرادات الحالية مدة طويلة، دون خفض الموازنة المالية، أو التعرض لخطر الإفلاس، أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية.

ثانياً : مؤشرات قياس الإستدامة المالية

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس الاستدامة مالية يمكن ذكر أهمها كالاتي :

أولاً - مؤشر الدين الى الناتج المحلي الإجمالي .

1 - مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

تعَدّ العلاقة بين حجم الدين العام والناتج المحلي الاجمالي علاقة عضوية ومهمة؛ لأنه يقيس قدرة الدولة على التسديد او التدهور ام التحسن في وضع الدولة المالي فضلاً عن هذا المؤشر من اكثر المؤشرات استخداماً⁽³⁾.

$$\text{مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

2 - مؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد الدين المحلي من أهم المصادر الرئيسية التي تستخدم لتخفيض من عجز الموازنة العامة للدولة ويعتبر ظاهرة إقتصادية موجودة في أغلب الدول، و إن إدارة الدين المحلي هي من أولويات مهام السياسة المالية، والتي أصبح من الضروري السيطرة على الدين العام، وبالأخص الدين الحكومي المحلي الذي

1 - Ayumu Yamauchi , Fiscal Sustainability ,The Case of Eritrea, IMF Working Paper WP/04/7, African Department ,2004,P3.

2- مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق جامعة منصوره، 2010، ص 408.

3- حسام صالح ابو علي، الدين العام، دراسة مالية ومحااسبية للدين العام وتطبيقاته في الاردن، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 39 .

يمثل الجزء الأكبر منه والعمل على تخفيف أعباء هذا الدين من كاهل الموازنة العامة أو على الأقل العمل على تثبيت⁽¹⁾.

$$\text{مؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الدين الداخلي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

3 - مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

ان الدين الخارجي يمكن أن يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في دولة ما من خلال زيادة الموارد المالية المتوفرة لهذه الدولة لكن بشرط أن يستخدم هذا الدين لتمويل استثمارات ناجحة ، فمن الناحية المنطقية عندما يزداد الناتج المحلي الاجمالي بأسرع من الدين فهذا يساعد في تخفيض العبء نسبيا ، كما ان للتضخم دور في حركة واتجاه نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي لأنه متضمن في سعر الفائدة النقدي ونمو الناتج بالقيمة الجارية، فعندما يزداد التضخم بمعدلات أكبر من سعر الفائدة حتى في ظل بقاء معدل نمو الناتج دون زيادة فهو يؤدي إلى انخفاض نسبه الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك يوضح هذا المؤشر عبء الدين الخارجي على اقتصادات الدول وأثره على تحقيق الاستدامة المالية فيها، وحيث لا يوجد نظام عالمي موحد لتحديد الحدود العليا والحدود الدنيا لهذه المؤشرات لإختلاف وجهات النظر حولها²، كما في معادلة:

$$\text{مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ثانياً - مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات :

يقيس هذا المؤشر حصيلة الدولة من العملات الاجنبية التي تساعد الدولة على السداد والوفاء بالتزاماتها، فكلما زادت حصيلة الصادرات كلما تمكنت الدولة من الالتزام بتسديد دينها بالعملة الاجنبية⁽³⁾.

$$\text{مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات} = \frac{\text{الدين الخارجي}}{\text{حجم الصادرات}} \times 100$$

ثالثاً - مؤشر الفجوة الضريبية

يستخدم لتحديد نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن مقارنة هذه النسبة بالنسبة الفعلية للضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي يمكن تحديد النسبة التي تنمو وتزيد بها الضرائب لتثبيت نسبة الدين في ظل معدلات الانفاق المخططون الأمثلة على ذلك اذا بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي

1- محمد عبد الحليم عمر ،الدين العام المفاهيم والمؤشرات والاثار بالتطبيق على حالة مصر ، بحث مقدم إلى ندوة 1 (ادارة

الدين العام)، 21 ديسمبر ،2003، ص3.

2- احمد ابريهي علي ، الاقتصاد النقدي واقع ونظريات وسياسات، دار الايام للنشر والتوزيع ،ص3292.

3 - احمد عمر الراوي ،التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، مصدر سابق ، ص54.

الاجمالي 35% لتثبيت نسبة الدين العام ،وكانت النسبة الفعلية للضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ 20% وبأخذ الفرق بين النسبتين فان ذلك يعني ان تثبيت نسبة الدين تتطلب زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي 15% وهذه النسبة ضرورية لتثبيت الدين العام (1).

المطلب الثاني : مفهوم النمو الإقتصادي

هناك عدة مفاهيم وتعريفات حول النمو الاقتصادي ويمكن تعريفه أنه قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات بما يتناسب أو يلبي احتياجات المجتمع و تحقيق الرفاه المادي من خلال التوسع في الطاقة الإنتاجية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي²، وكذلك يُقصد بالنمو الاقتصادي هو ارتفاع تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دولة معينة، من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق من قبل الأفراد، يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى، كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بشكل آخر وهو أي تركيز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة، أي يهدف النمو الاقتصادي الى زيادة الاستثمار في رأس المال ، وتطور الانتاج ، والعمل على تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، ومن خلال تعزيز عمليات الانتاج وطرح افكار هادفة من شأنها تغذية النمو ورفع مستوى الدخل³.

1 - Calvo,G.A.,A.IzquierdoandE.Talvi,2003:Sudden Stops ,the Real Exchange Rate ,and Fiscal Sustainability, Argentina's Lessoned, (NBER)Working Paper, No9828, Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research.)

2 - والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة صلاح دباغ ، الجزء الثاني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1968 ، ص 316 .

3 - مايكل أبديجان، الاقتصاد الكلي ((النظرية والسياسة))، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، 1999، ص 455.

المبحث الثاني

تحليل واقع بعض مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول - تحليل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

نلاحظ من خلال جدول (1) ان حجم الدين العام في العراق عام 2004 بلغ (180421688) مليون دينار وهي نسبة مرتفعة ، فيما سجلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (338.91%) وهي أعلى مستوى وصلت له قيمة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث ، وهذا نتيجة ما ورثه العراق من ديون وتعويضات لحرب الخليج الثانية المترتبة عليه ما قبل عام (2003) ، فيما بعد ذلك اخذ ينخفض حجم الدين العام بشكل متتالي أي سجل عام 2007 (98064705) مليون دينار ، وبمعدل النمو السنوي (-7.96) فيما بلغ حجم الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (78.97%) ، وهذا بسبب زيادة الايرادات النفطية ، اما في عام 2009 سجل حجم الدين العام (83780757) مليون دينار وبمعدل النمو السنوي (89.29) وذلك بسبب تراجع حجم الناتج المحلي نتيجة الازمة العالمية التي ادت بانخفاض اسعار النفط من جهة وارتفاع حجم الدين العام في العراق من جهة اخرى ، ثم اخذت هذه النسبة بالارتفاع لتبلغ 64.12% عام 2009 ، اما في عام 2013 سجل حجم الدين العام (72721903) مليون دينار وبمعدل النمو السنوي (-35.01) على الرغم من التحديات الامنية والسياسية الكبيرة التي واجهته الاقتصاد العراقي الى ان المؤشرات الاقتصادية تشير الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبالغة (273587529.2) مليون دينار في عام 2013 فضلا عن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي (26.58%) ، وذلك يعود الى تحسن عوائد النفط بعد الازمة العالمية في عام 2008 فضلا عن زيادة الاعتماد على الدين الداخلي وتراجع حجم الدين الخارجي وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للأوضاع العراقية ، اما في 2016 سجل حجم الدين العام 118286979 مليون دينار وبمعدل النمو السنوي (47.35) وكذلك انخفض حجم الناتج المحلي بشكل كبير وهذا نتيجة "تعرض الاقتصاد العراقي الى الصدمة المزدوجة في عام 2014 والتي كان أخطرها هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي يعد المصدر الأساس لإيرادات الدولة العراقية (صدمة خارجية)، وزيادة النفقات العامة" (صدمة داخلية) لاسيما النفقات العسكرية والأمنية الموجهة للدفاع عما تعرض له العراق من اعتداء على أراضيه من قبل العصابات داعش الإرهابية ، فضلاً عن توجيه جزء من تلك النفقات لدعم النازحين والمهجرين، اما عام 2019 سجل حجم الدين العام (144585000) مليون دينار وبمعدل النمو السنوي (3.35)، بينما سجلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (53.31) ، فضلاً عن سبب تراكم هذه الديون نتيجة انخفاض إيرادات النفط وعدم تمكن

الحكومة ايجاد مصادر لتمويل اخرى او تنمية مواردها غير نفطية وخاصة الضرائب فلجأت الحكومة لسد عجز الموازنة من خلال الاقتراض وبشكل كبير وغير مدروس ويفوق طاقة الاقتصاد⁽¹⁾

الجدول (1)

نسبة مساهمة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2019

السنة	GDP بالأسعار الجارية	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين العام	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي
2004	53235358.7	6061688	174,360,000	180421688	911.3	3327.5	338.91
2005	73533598.6	6593,960	113,240,803	119834763	78.9	153.99	162.97
2006	95587954.8	5645390	109,574,631	115220021	15.9	114.63	120.53
2007	111455813	5194705	92,870,000	98064705	4.66	83.32	87.99
2008	157026062	4455569	76,307,859	80763428	42.8	48.59	51.43
2009	130643200	8434049	75,346,708	83780757	6.45	57.67	64.12
2010	162064566	9180806	66,720,420	75901226	5.66	741.1	46.83
2011	217327107	7446859	71,682,390	79129249	33.4	32.98	36.41
2012	254225491	6547519	67,285,196	73832715	82.5	726.4	29.04
2013	273587529	4255549	68,466,354	72721903	61.5	625.02	26.59
2014	266420385	9520019	66,866,602	76386621	3.57	125.1	28.67
2015	199715700	32142805	68,129,298	100272103	16.51	34.99	50.20
2016	203869832	47362251	70,924,728	118286979	24.05	736.0	58.02
2017	225995179	47678796	77,742,624	125421420	21.12	34.44	55.49
2018	251064480	41822918	101,163,834	142986752	616.6	40.29	56.95
2019	266190571	43227122	101357878	144585000	416.2	838.0	54.31

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ، لسنوات مختلفة

المطلب الثاني : تحليل مؤشر الفجوة الضريبية في العراق

يعبر هذا المؤشر عن فكرة الحفاظ على ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من اجل تحقيق الاستدامة المالية والذي تقيس الفرق بين الايرادات الضريبية المستهدفة والاييرادات الضريبية الفعلية ويمكن احتسابه من خلال الفجوة الضريبية = الايرادات الضريبية المستهدفة - الايرادات

1- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاقتصادي السنوي ، 2015، ص83.

الضريبة الفعلية¹، نلاحظ من خلال الجدول (2) ان الفجوة الضريبية بلغت (291393168) مليون دينار عام 2004 ، بعد ذلك اخذت الفجوة الضريبية بشكل متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغت 3545232217 مليون دينار عام 2006 وهذا ما يدل على ارتفاع الايرادات الضريبة الفعلية بشكل اكبر الايرادات الضريبة المستهدفة وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية ، اما من عام 2007 الى عام 2009 حققت الفجوة الضريبية نتائج سالبة أذ سجلت الفجوة الضريبية عام 2007 (647899.4132 -) اما في عام 2009 بلغت الفجوة الضريبية (-117920.68) مليون دينار وهذا نتيجة ارتفاع الايرادات الضريبة المستهدفة وانخفاض الايرادات الضريبة الفعلية وبالتالي عدم تحقيق الاستدامة المالية، اما من 2010 الى 2013 اخذت الفجوة الضريبية بشكل متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغت (1270942643) مليون دينار عام 2010 اما في عام 2013 بلغت (2268977300) مليون دينار وحققت استدامة مالية نتيجة ارتفاع الايرادات الضريبة الفعلية وانخفاض ايرادات الضريبة المستهدفة⁽²⁾، اما من عام 2015 الى 2019 حققت الفجوة الضريبية نتائج سالبة ، أذ بلغت (-1988761.554) مليون دينار عام 2015 اما في عام 2019 بلغت (-6334151.962) مليون دينار وسبب ذلك هو ارتفاع الفجوة الضريبة المستهدفة وانخفاض الفجوة الضريبة الفعلية مما أدى الى عدم تحقيق الاستدامة المالية السنوات لذلك و بطبيعة الحال ان الفجوة الضريبة الفعلية لا تكفي لتمويل الانفاق العام مما يستدعي تطوير الجهاز الضريبي وتنوع مصادر الدخل⁽³⁾.

جدول (2)

مؤشر الفجوة الضريبية في العراق للمدة 2004-2019

السنة	الإيرادات الضريبة المستهدفة	الإيرادات الضريبة الفعلية	الفجوة الضريبية
2004	291593852	200684	291393168
2005	683698160.6	464517.4	683233643.2
2006	3545765406	533189.3	3545232217
2007	1.1867613	647900.6	-647899.4132
2008	6.6245712	938845	-938838.3754
2009	3.3195712	1179205	-1179201.68

1- مايج شبيب الشمري، علي خالد عبد الله، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة 2003-2017 ، مجلة الكوت

للعولم الادارية والاقتصادية ، العدد35، 2020 ، ص1.176

2 - وزارة المالية العراقية ، دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة للسنوات مختلفة 2

3 - وزارة التخطيط العراقية ، جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي ، دائرة المحاسبة للسنوات مختلفة 3.

1270942643	1087207	1272029850	2010
-1297575.225	1297578	2.7754212	2011
1932196770	1658538	1933855308	2012
2268977300	1947620	2270924920	2013
233200.8	2006298	2239498.8	2014
-1988761.554	1988768	6.446212	2015
-2984111.293	2990886	6774.707096	2016
-4621735.419	4621741.9	6.4811712	2017
-5165559.986	5165561	1.014413	2018
-6334151.962	6334159.5	7.5376512	2019

الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات مالية مختلفة

المطلب الثالث : تحليل مؤشر الدين العام الى حجم الصادرات في العراق.

نلاحظ من خلال جدول (3) ان نسبة الدين العام الى حجم الصادرات في عام 2004 سجلت 602.28 ، ثم اخذت بالانخفاض بشكل تدريجياً وسجلت نسبة الدين العام الى حجم الصادرات 102.19 في عام 2008 ، معاودا بعد ذلك الى الارتفاع وصولاً 118.82 في عام 2010 ثم بعد ذلك اخذت بالانخفاض بشكل مستمرة حتى سجلت 67.02 في عام 2013 ، اما في عام 2016 سجل نسبة الدين العام الى حجم الصادرات 210.05 و وهذا نتيجة تعرض البلاد الى تدهور في وضع الاقتصادي والأمني نتيجة تعرضه للصدمات المزدوجة ، اذ نلاحظ ان نسبة الدين العام الى حجم الصادرات يتأثر بأهمية الصادرات في الاقتصاد حيث كلما زادت الصادرات انخفض مؤشر الدين العام الى الصادرات.

جدول (3)

نسبة الدين العام الى الصادرات والى الدخل القومي في العراق للمدة 2004-2019

السنة	الدين العام (1) مليون دينار	الصادرات (2) مليون دينار	معدل النمو	نسبة الدين الى الصادرات (3)
2004	180421688	29956020.0	---	602.28
2005	119834763	39963945.0	133.4	299.85
2006	115220021	48780390.6	22.06	236.20
2007	98064705	51158039.1	4.87	191.68
2008	80763428	79028558.7	854.4	102.19
2009	83780757	51473565.0	-34.86	162.76
2010	75901226	63880713.0	24.10	118.82
2011	79129249	96531318.0	51.11	81.97
2012	73832715	113151788.2	217.2	65.25

67.02	-4.09	108514489.6	72721903	2013
74.35	3-5.32	102738475.4	76386621	2014
149.23	-34.59	67192475.7	100272103	2015
210.05	-16.19	56312489.4	118286979	2016
148.58	49.93	84430619.1	125421420	2017
176.32	-87.63	10440924.0	18409547	2018
148.18	834.55	97575660.1	16217909	2019

المصدر : البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة العمود الاول
المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، العمود الثاني والرابع
المصدر: العمود الثالث والخامس من عمل الباحث

المبحث الثالث

(الدراسة القياسية للإستدامة المالية والنمو الإقتصادي في العراق)

نحاول من خلال الجانب القياسي الكشف عن العلاقة السببية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق بالاعتماد على بعض المؤشرات الرئيسية للاستدامة المالية للمدة 2004-2019 باستخدام الطرق والنماذج القياسية من خلال برمجية *eviews12* . وتم الاعتماد على مؤشر استدامة الدين العام *DS* ومؤشر استدامة الصادرات *ES* ومؤشر الفجوة الضريبية *TS* فضلا عن متغير النمو الاقتصادي *EG*. وتم تحويل البيانات السنوية الى ربع سنوية لإظهار التغيرات بشكل واضح وباستخدام طريقة التحويل في برنامج *Eviews* وقبل البدء بتقدير العلاقة بين المتغيرات لابد من اجراء بعض الاختبارات المسبقة مثل اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك.

أولاً: اختبار السكون *Stationary test*

يعد اختبار السكون من الاختبارات المسبقة للسلاسل الزمنية وشرطاً مهماً في دراستها ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ ، اما في حالة غياب صفة السكون يؤدي هذا الى الحصول على نتائج مضللة وغير سليمة او ما يسمى بالانحدار الزائف¹ . ومن اهم واشهر هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة *Unit Root test* (2) ، واختبار جذر الوحدة لكل من السلاسل الزمنية بشكل منفرد وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع *ADF* واختبار فيليبس بيرون *PP* . والجدول (4) يوضح نتائج اختبارات السكون والذي يظهر فيه ان جميع المتغيرات

¹ - Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, New York, 4th edition, Tata McGraw-Hill, 2005, p794.
² (عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 106.

المستقلة ساكنة عند المستوى وذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمالية التي كانت اقل من 0.05 عند مستويات معنوية 1% و 5% أي انها متكاملة من الدرجة (0-1). اما المتغير التابع (النمو الاقتصادي) فقد كان ساكن عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% أي انه متكامل من الدرجة (1-1). وكانت النتائج متوافقة حسب نتائج الاختبارين.

الجدول (4)

نتائج اختبار السكون لاختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج

Variables	ADF			PP		
	ADF-t	Critical value	Prob.	ADF-t	Critical value	Prob.
DS	<u>-2.286010^{a**}</u>	-2.608490* -1.946996** - 1.612934***	0.0226	<u>-7.643294^{a*}</u>	-2.608490* -1.946996** -1.612934***	0.0000
ES	<u>-3.757706^{a*}</u>	-3.548208* -2.912631** -2.594027***	0.0054	<u>-5.008891^{a*}</u>	-3.548208* -2.912631** -2.594027***	0.0000
TS	<u>-2.411529^{a**}</u>	-2.608490 -1.946996 -1.612934	0.0167	<u>-2.459527^{a**}</u>	-2.602185 -1.946072 -1.613448	0.0146
EG	<u>-2.377063^{b*}</u>	-4.137279* -3.495295** -3.176618***	0.3870	<u>-3.116804^{b*}</u>	-2.608490* -1.946996** -1.612934***	0.0024

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12

a عند المستوى b عند الفرق الأول

. عند مستوى 1% ** عند مستوى 5% *** عند مستوى 10%

ثانيا: اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

بعد ان تم التأكد من خلو المتغيرات من جذر الوحدة يصبح بالإمكان اجراء اختبار للتكامل المشترك بين المتغيرات للكشف عن وجود علاقة طويلة المدى بينها. ونظرا لاختلاف درجة السكون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإمكان استخدام الاختبار الذي يسمح بالاختلاف وهو اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Test. ويوضح الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات والذي اظهر وجود علاقة

علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات. حيث كانت قيمة F المحتسبة والبالغة **3.752991** اكبر من الحد الأعلى لقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10%، مما رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك وبالتالي علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات البحث.

الجدول (5)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic:				
n=1000				
3.2	2.37	10%	3.752991	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	k
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
Finite				
Sample: n=65				
			62	Actual Sample Size
3.35	2.492	10%		
3.596	2.976	5%		
5.158	4.056	1%		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة تأتي الخطوة اللاحقة وهي قياس اثر العلاقات السببية قصيرة الاجل بين متغيرات النموذج وذلك من خلال نموذج Vector Autoregressive الذي يدرس العلاقة من خلال الفروق الأولى للمتغيرات. وبالإمكان دراسة العلاقة السببية طويلة الاجل من خلال إضافة فجوة زمنية متباطئة واحدة لمعامل تصحيح الخطأ (ec_{t-1}) والنموذج الذي يجمع العلاقات السببية قصيرة وطويلة الاجل هو نموذج متجه تصحيح الخطأ **VECM**. والجدول (6) يوضح نتائج تقدير

نموذج VECM

(6)الجدول

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

Vector Error Correction Estimates				
Date: 01/01/22 Time: 21:18				
Sample (adjusted): 2004Q4 2019Q4				
Included observations: 61 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
D(TS)	D(ES)	D(DS)	D(EG)	Error Correction:
-3747484. (1465033) [-2.55795]	0.111341 (0.03434) [3.24237]	0.028312 (0.01404) [2.01661]	-0.159583 (0.02374) [-2.50950]	CointEq1
-3088473. (1.3E+07) [-0.23118]	0.241795 (0.31315) [0.77215]	0.065271 (0.12803) [0.50982]	0.339248 (0.21651) [1.56686]	D(EG(-1))
1083854. (1.3E+07) [0.08497]	0.109965 (0.29900) [0.36777]	0.050965 (0.12224) [0.41692]	0.042531 (0.20673) [0.20573]	D(EG(-2))
-5527561. (3.3E+07) [-0.16706]	-0.103579 (0.77553) [-0.13356]	0.600858 (0.31707) [1.89504]	-0.102580 (0.53621) [-0.19130]	D(DS(-1))
37139277 (3.5E+07) [1.06534]	-0.444336 (0.81713) [-0.54378]	0.072838 (0.33408) [0.21803]	0.251201 (0.56498) [0.44462]	D(DS(-2))
-1064063. (1.4E+07) [-0.07679]	0.682973 (0.32479) [2.10284]	-0.010155 (0.13279) [-0.07647]	-0.014419 (0.22456) [-0.06421]	D(ES(-1))
-17398977 (1.7E+07) [-1.04057]	0.489257 (0.39192) [1.24836]	0.081747 (0.16023) [0.51018]	-0.144611 (0.27098) [-0.53366]	D(ES(-2))
0.379993 (0.15412) [2.46557]	-1.39E-10 (3.6E-09) [-0.03840]	1.77E-10 (1.5E-09) [0.11973]	-1.06E-10 (2.5E-09) [-0.04247]	D(TS(-1))
0.153545 (0.15105) [1.01652]	-4.36E-09 (3.5E-09) [-1.23146]	-1.14E-09 (1.4E-09) [-0.78516]	2.36E-09 (2.4E-09) [0.96354]	D(TS(-2))
7506992. (7.3E+07) [0.10238]	1.205170 (1.71872) [0.70120]	0.104318 (0.70269) [0.14846]	-0.835968 (1.18836) [-0.70347]	C
0.302279 0.179152 1.33E+19	0.735161 0.688424 7326.953	0.825148 0.794291 1224.719	0.830526 0.812665 3502.716	R-squared Adj. R-squared Sum sq. resid

5.11E+08	11.98606	4.900418	8.287382	S.E. equation
2.455013	15.72995	26.74161	2.489927	F-statistic
-1304.303	-232.6027	-178.0428	-210.0931	Log likelihood
43.09189	7.954187	6.165339	7.216166	Akaike AIC
43.43794	8.300232	6.511384	7.562211	Schwarz SC
1896802.	-6.437436	-4.225738	-0.100768	Mean dependent
5.64E+08	21.47310	10.80455	9.166793	S.D. dependent

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12

من الجدول أعلاه نلاحظ ان معادلة النمو الاقتصادي استوفت الشروط الاقتصادية والاحصائية. حيث نلاحظ ان قيمة معامل تصحيح الخطأ ($ec_{t-1} = -0.159583$) , وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 0.0000 مما يعكس وجود علاقة طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي وبين كلا مؤشر استدامة الدين العام DS واستدامة الصادرات ES والفجوة الضريبية TS . أي ان حوالي 5% من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها وإعادة تكييفها في الاجل الطويل وان سرعة التكييفات طويلة الاجل بلغت ($0.159583 \setminus 1 = 0.626$). أي تحتاج الى أكثر من سنة لتعزيز النمو الاقتصادي واعادته الى وضع التوازن طويل الاجل. اما طبيعة العلاقة قصيرة الاجل المتمثلة بمعلمات المتغيرات نلاحظ انها جاءت متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية وبمستويات معنوية متفاوتة بين المتوسطة والضعيفة. حيث كانت العلاقة سالبة ومعنوية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر استدامة الدين العام DS للفترة السابقة خلال الربع الأول اذ بلغت حوالي 0.102580 - أي ان ارتفاع هذا المؤشر والذي يعني ارتفاع اعباء الدين العام بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 10.0% للفترة الأولى بينما كانت موجبة في الفترة الثانية. هذا يعني ان زيادة نسبة مؤشر استدامة الدين يعد من مثبطات النمو الاقتصادي في العراق وهذا يعود الى مجالات توظيف الدين العام في العراق اذ يكون توظيفه في الجانب التشغيلي غير الإنتاجي وليس الاستثماري مما يزيد من حصة اعباء الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد احد محددات النمو الاقتصادي.

اما علاقة النمو الاقتصادي بمؤشر استدامة الصادرات ES كانت سالبة ومعنوية أي تتفق مع المنطق النظري الاقتصادي وان زيادة حصة الدين من الصادرات بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.014% وهذا يدل على ان هذا المؤشر ذات اثر سلبي على النمو الاقتصادي.

اما علاقة النمو الاقتصادي بمؤشر الفجوة الضريبية TS كانت سالبة أيضا اذ ان زيادة نسبة الفجوة الضريبية بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.06% وبعد هذا المؤشر احد محددات النمو الاقتصادي

اما المؤشرات الإحصائية لهذا النموذج فقد كانت مقبولة اذ بلغ معامل التحديد المتعدد حوالي 0.83 أي ان 83% من التغيرات في النمو الاقتصادي حدثت بسبب المتغيرات المستقلة المدروسة والنسبة المتبقية هي بسبب

متغيرات وعوامل أخرى خارج النموذج، فضلا عن ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بالاعتماد على قيمة D.W التي بلغت حوالي 2.

رابعا: اختبار صلاحية النموذج المقدر

لمعرفة مدى دقة وجودة نتائج النموذج المقدر سيتم اجراء اختبارات الجودة وكما موضحة في الجدول 7 حيث نلاحظ ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera اذ كانت القيمة الاحتمالية للاختبار هي اكبر من 0.05 في اغلب فترات الابطاء مما يعني قبول فرضية العدم أي ان البواقي تتوزع توزيع طبيعيا . وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation يمكن استخدام مضاعف لكرانج حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار اكبر من 0.05 في اغلب فترات الابطاء مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. اما اختبار مشكلة ثبات التجانس فكانت من خلال اختبار Chi-sq الذي يؤكد أيضا ثبات تجانس التباين وذلك لأن القيمة الاحتمالية للاختبار اكبر من 0.05. وبالتالي فان النتائج تشير الى جودة النتائج المقدره .

الجدول (7)

اختبارات جودة نتائج النموذج

Problem	Autocorrelation		Heteroscedasticity		multivariate normal	
Test	LM Tests		: Breusch-Pagan-Godfrey Test		Jarque-Bera	
	LM	Prob.	Chi-sq	Prob.	Jarque-Bera	Prob.
	22.04367	0.9209	47.1732	0.1678	5.427492	0.8443
القرار	عدم وجود مشكلة		عدم وجود مشكلة		عدم وجود مشكلة	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي :

1. ان الإستدامة المالية من المواضيع المهمة في اقتصادات دول العالم جميعاً

2. ان هناك علاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي الذي تسعى الدول لتحقيقها لأفرادها.
3. ان مؤشرات قياس الإستدامة المالية متعددة ومتنوعة وتصل الى نتائج حقيقية في تقدير مستوى تحقيق الاستدامة المالية للدولة.
4. يعد مؤشر الايرادات الضريبية ومؤشر الدين الى الناتج المحلي الاجمالي والدين الى الصادرات من أهم مؤشرات الاستدامة المالية.
5. يعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المقاييس التي تبين معدل النمو الاقتصادي في دولة ما وهو معتمد في معظم دول العالم وذلك لامكانية حسابه بشكل دقيق وانعكاسه الشامل على مجمل الاقتصاد المحلي.
6. كانت متغيرات النموذج ساكنة عند درجات تكامل مختلفة، بعضها ساكن عند المستوى مثل المتغيرات المستقلة وبعضها الاخر عند الفرق الأول مثل المتغير التابع. وتبعاً لذلك تم اختبار العلاقة طويلة الاجل بينها من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك والذي اثبت وجود علاقات تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات.
7. اثبت نموذج تصحيح الخطأ ان العلاقة المدروسة تتوافق مع النظرية الاقتصادية. اذ كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة (استدامة الدين واستدامة الصادرات والفجوة الضريبية) وبين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) سالبة ومعنوية حسب معامل تصحيح الخطأ. وان ارتفاع نسبة هذه المؤشرات يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي. كما اثبت النموذج ان 83% من التغيرات في النمو سببها التغير في المتغيرات المستقلة المدروسة.

ثانياً - التوصيات.

1. ضرورة ان تهتم الدول بتحقيق الاستدامة المالية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي لأفرادها.
2. ضرورة ان تتوفر البيانات من اجل التقدير الصحيح لمستوى الإستدامة المالية في الدولة .
3. ان الإعتماد على اهم مؤشرات قياس الإستدامة المالية هو كفيل بالوصول الى أدق النتائج في تقدير مستوى تحقيق الاستدامة المالية في الدولة.
4. ان مؤشرات الاستدامة المالية ذا فاعلية في معرفة مستوى تحقيق تلك الاستدامة في البلاد.
5. ان تقدير حجم الناتج المحلي الاجمالي يعد أقرب وادق مؤشر في تقدير معدل النمو الاقتصادي في الدولة .

مصادر البحث

اولاً - الكتب العربية

- 1- احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب، العراق، 2015.

- 2 - الشيخ عبد الرؤوف المناوي، التوفيق على مهمات التعاريف، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011.
- 3 - نصر عبد الكريم، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس-رام الله، 2013.
- 4- كمال أمين الوصال، نادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- 5- مروة فتحي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق جامعة منصوره، 2010.
- 6- حسام صالح ابو علي، الدين العام، دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الاردن، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 7- محمد عبد الحليم عمر، الدين العام المفاهيم والمؤشرات والاثار بالتطبيق على حالة مصر، بحث مقدم إلى ندوة 1 (ادارة الدين العام)، 21 ديسمبر، 2003.
- 8- احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي واقع ونظريات وسياسات، دار الايام للنشر والتوزيع، ص3291.
- 9- احمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي،
- 10 - الاستراتيجية الضريبية، الوقائع العراقية، العدد 3981، لسنة 2004 .
- 11 - عباس ناصر سعدون، علي غانم شاكرا، دور الضرائب في دعم التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية العدد 28، 2017 .
- 12- هيثم عبد القادر الجنابي، ميسم صبري عبد، تحليل العلاقة بين التضخم وحصيلة الضريبة في العراق للمدة 1990-2010، مجلة محاسبية ومالية، مجلد التاسع، العدد 28، 2014 .
- ثانياً - المصادر المترجمة للغة العربية.**
- 1 - والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح دباغ، الجزء الثاني، المكتبة العصرية، بيروت، 1968 .
- 2- مايكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي ((النظرية والسياسة))، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
- ثالثاً - الكتب الأجنبية**
1. Calvo, G.A., A. Izquierdo and E. Talvi, 2003: Sudden Stops, the Real Exchange Rate, and Fiscal Sustainability, Argentina's Lessoned, (NBER) Working Paper, No9828, Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research.)
 2. Ayumu Yamauchi, Fiscal Sustainability Case of Eritrea, IMF, Working Paper, WP, 10417, 2

